بحجم تمويلات بلغت 22 مليون دولار..

البحريـــن ضمن أكبر أســـواق الديون الخاصـــة في المنطقة

○ فريحة جاويد.

كتب: علي عبدالخالق

كشـف تقرير «الديون الخاصة العالمية 2026: منظـور ائتمـان رأس المال الجريء والنمو» الصادر عن شركة «ستراید فنتشرز»، إحدى المنصـات العالمية الرائدة في تمويل الديون للشركات الناشئة وائتمـان النمـو، أن مملكة البحرين جاءت ضمن أكبر ثلاثـة أسـواق للديون الخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عـام 2025، بإجمالـي تمويلات بلغ نحو 22 مليون دولار.

وأشـار التقرير الـذي اطلعت عليـه «أخبار الخليج»، إلى أن سـوق الديـون الخاصة في دول الخليج شهد نمواً اسـتثنائياً خلال العام الماضي، حيث ارتفع حجم التمويلات الممنوحة للشـركات الناشـئة وشـركات النمو إلى 4.1 مليارات دولار، مقارنـة بنحو 500 مليـون دولار في عام 2024، مسجلاً زيادة بلغت 8.2 أضعاف خلال عام واحد.

وأشار التقرير إلى أن قطاع التكنولوجيا المالية اسـتحوذ على نحو 95.5% من إجمالي تمويلات الديون الخاصة فـي دول الخليج، بما يعادل نحو 3.9 مليارات دولار، فيما توزعت النسـبة المتبقية على قطاعات أخرى شـملت التكنولوجيا الزراعية والعقارية، والبرمجيات كخدمة (SaaS)، والخدمات اللوجستية.

وبحسـب التقرير، تصدرت المملكـة العربية السعودية أسواق المنطقة من حيث حجم التمويلات بقيمـة تقـارب 3.9 مليـارات دولار، تلتها دولة الإمارات العربية المتحـدة بنحو 211 مليون دولار، فيما حلت البحرين في المرتبة الثالثة على مستوى دول المجلس.

وأوضح التقريـر أن هذا النمـو يعكس تزايد الاعتماد علـى أدوات التمويل غير المخفضة للمُلكية، والتي تشـمل ديون رأس المال الجـريء وائتمان النمو، لدعم توسـع الشـركات وتمويـل عمليات الاسـتحواذ وتنمية محافظ الإقراض وتسريع نمو المنصـات الرقمية، مشـيراً إلى أن تبوؤ البحرين ضمن المراكـز الثلاثة الأولى في أسـواق الديون الخاصة يعكس بصورة مباشـرة تطـور بنيتها التشـريعية والتنظيمية الداعمة لقطاعي الشركات الناشئة والتقنية المالية، حيث نجحت المملكة خلال السنوات الأخيرة في بناء إطار تنظيمي مرن ومتقدم أسهم في تعزيز جاذبية السـوق أمام المستثمرين المحليين والدوليين.

وقد لعبت المبادرات التي أطلقها مصرف البحرين المركزي ومجلس البحرين للتنمية الاقتصادية دورًا محوريًا في تهيئة بيئة أعمال محفزة، عبر تسـهيل دخول شركات التكنولوجيا المالية، وتطوير أدوات تمويل بديلة خارج القنـوات المصرفية التقليدية، بما في ذلك منصات الإقـراض والتمويل الجماعي، هذا التطور التشـريعي لم ينعكس فقط على تنويع مصادر التمويل، بل سـاهم أيضًا في ترسيخ مكانة البحرين كمركز إقليمي ناشـئ في الابتكار المالي، الأمر الذي يدعم نمو أسواق الديون الخاصة ويعزز قدرتها على التوسع واستقطاب المزيد من اللاعبين في هذا القطاع.

البنيـــة التشـــريعية أســـهمت فـــي ترســـيخ مكانـــة المملكـــة كمركـــز إقليمـــي ناشـــئ فـــي الابتـــكار المالي

بنـــاء إطـــار تنظيمـــي مـــرن ومتقـــدم أســـهم في تعزيـــز جاذبيـــة الســـوق أمـــام المســـتثمرين وســـرع نمـــو الشـــركات الناشـــئة

ولفت إلى أن الديون الخاصة أصبحت تمثل جزءاً رئيسياً من منظومة تمويل الشركات الناشئة في المنطقة، إذ اسـتحوذت على 4.1 مليـارات دولار من إجمالي الاسـتثمارات المسـجلة فـي الشـركات الخليجية الناشـئة والبالغـة 7.4 مليـارات دولار خلال عام 2025، متجاوزة بذلك استثمارات رأس المال الجريء التي بلغت 3.3 مليارات دولار.

وأكد التقرير أن هذا التحول جـاء مدعومـاً بمجموعة من العوامـل، أبرزهـا الدعم الذي تقدمـه الصناديق السـيادية، والتطـورات التنظيمية، والنمو المتسـارع لقطاع التكنولوجيا المالية، إضافة إلى السياسـات الحكومية الرامية إلى تسـريع نمو الشركات الناشئة وتمكينها من التوسع.

وقالـت فريحـة أنصاري جاويد، الشـريكة في «ستراید فنتشـرز»، إن سـوق الديون الخاصة فـي دول الخليج انتقل من مرحلة الاستكشاف إلى مرحلة النضج المؤسسي، مشيرة إلى أن الائتمان بات يدخل ضمن هيكل التمويل في مراحـل مبكرة من عمر الشركات، لا سيما في قطاع التكنولوجيـا المالية والنماذج القائمة على الأصول.

وأضافت أن ما يميز السوق الخليجيـة ليس فقـط حجم التمويـلات أو مشـاركة أكبر الصناديق السيادية في المنطقة، بل أيضـاً اعتماد هياكل تمويلية أكثر تنظيماً واستدامة لدعم نمو الشـركات على المدى الطويل، مؤكدة التزام الشركة برفع قيمة الأصول المدارة في المنطقة إلى 500 مليون دولار بحلول نهاية عام 2028.

كما اسـتعرض التقرير أبرز صفقات التمويل فـي المنطقة، والتي شـملت شـركة «تمارا» السـعودية بقيمـة 2.4 مليار دولار، و«لينـدو» بقيمة 740 مليون دولار، و«ديم» بقيمة 400 مليون دولار، و«إراد» بقيمة 33 مليون دولار، إلى جانب شـركة «كريدبل إكس» الإماراتية بقيمة 100 مليـون دولار، و«كيتوبي» بقيمة 50 مليون دولار، و«أوكتا» بقيمة 20 مليون دولار.

ويغطـي تقريـر «الديون الخاصة العالمية 2026» أسواق الهند والمملكة المتحدة وأوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي، مقدماً قـراءة مقارنـة لتطور أدوات الديون الخاصة ودورها المتنامي في تمويل الشـركات بمختلف مراحل نموها.

وتعـرف أسـواق الديون الخاصـة (Private Debt Markets) أنها أسـواق مالية يتم فيها تقديم التمويل للشركات أو الأفراد مـن خلال قروض أو أدوات دين خـارج البورصات التقليدية والبنـوك العامة، أي بشكل مباشـر أو عبر صناديق استثمار خاصة.

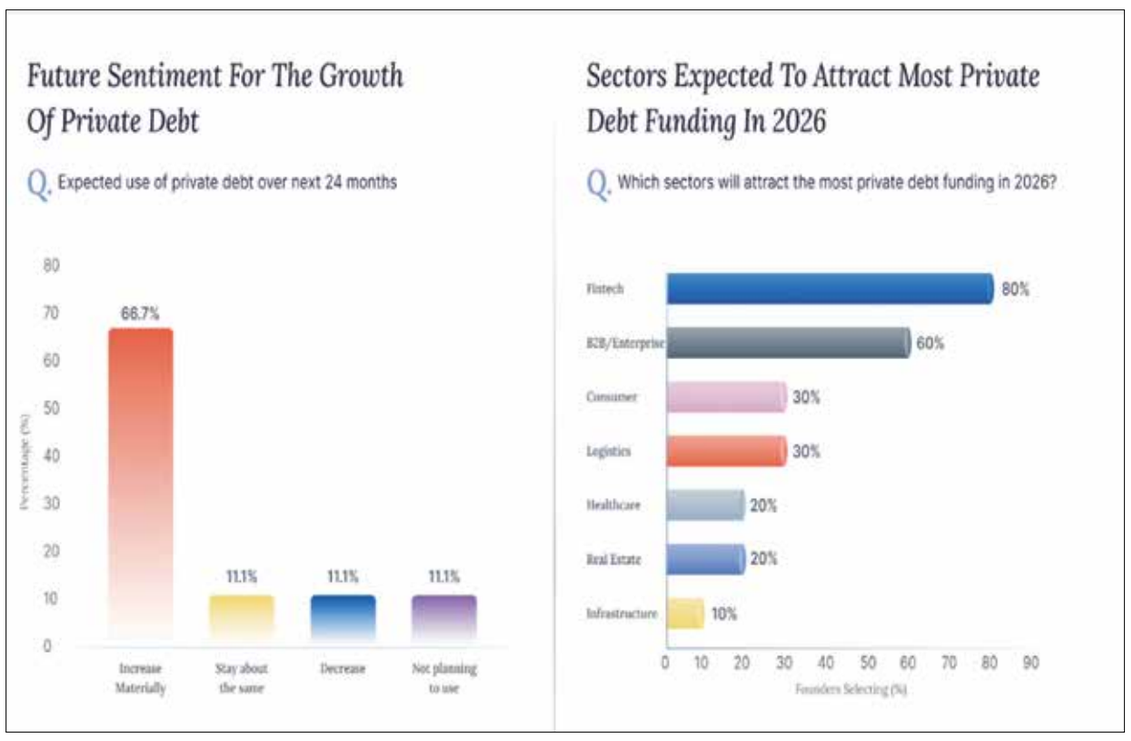

أبرز إنجـــــازات الابتكار مـــــن مختبرات ABC

○ د. يوسف الماص.

★ طرح أكثر من 40 نموذج استخدام للذكاء الاصطناعي والتشـغيل الذاتي على مستوى المجموعة، محققةً وفورات إنتاجية تتجاوز 100,000 ساعة سنويًا، ومسـاهمة في تعزيز الكفـاءة والنمو وتحسين تجربة العملاء والموظفين.

★ توفيـر أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي على مسـتوى المجموعة، مع تحقيق معدلات استخدام ملحوظة حتى الآن، وذلـك بدعم من برامـج تدريبية، وجلسـات ابتكار مشتركة، وهاكاثونات عبر ست وحدات دولية.

★ إطـلاق وكلاء الذكاء الاصطناعي لتنفيذ سـير العمل في مختلف مجالات الأعمال.

★ تطويـر حلـول رقميـة متقدمة قائمة على الأصـول، مع عدد من حالات الاستخدام قيد التطوير والتنفيذ.

★ تنظيم العديد من أسابيع الابتكار على مسـتوى المجموعة، ما أسـهم في اكتشـاف فرص جديـدة للتعامل مع تحديات الأعمال وخلق قيمة مضافة.

وفي نسخته التاسـعة، يُعد التقرير السنوي لأفضل مختبرات الابتكار المالي الصادر عن مجلة جلوبال فاينانس معيارًا للتميز في مجـال ابتكارات التكنولوجيا الماليـة. وتُكرم هـذه الجوائـز أبرز مختبرات الابتـكار الداخلية والخارجية التابعة للمؤسسـات المالية، وشركات رأس المـال الاسـتثماري، والمنظمات المسـتقلة حول العالم، والتي تسهم في رسم ملامح مستقبل الخدمات المالية.

○ جوزيف جيارابوتو.